بعد ان هاجم قرار القاضي عرفات طه بشأن الفنانة ميساء عبد الهادي من الناصرة ووصفه "بالعدو"

السلطة القضائية تنتقد الوزير بن غفير

من شحادة سامي عازم مراسل صحيفة بانوراما

نشرت السلطة القضائية الإسرائيلية، منتصف الاسبوع، بيانا استنكرت فيه تصريحات من وصفتهم بـ " شخصيات جماهيرية مرموقة " والتي هاجمت قضاة بسبب قرارات أصدروها.

الاستنكار موجه أيضا ضد وزير الأمن القومي ايتمار بن غفير الذي كان قد هاجم القاضي الذي أحال الفنانة النصراوية ميساء عبد الهادي الى الحبس المنزلي، قبل ان يتم تقديم لائحة اتهام ضدها، وهو القاضي عرفات طه، من المحكمة المركزية في الناصرة، حيث قال الوزير عن القاضي : " هكذا يبدو الأعداء من البيت ".

" تصريحات مُسيئة للقضاة "

وجاء في بيان السلطة القضائية: " في الأيام الأخيرة، نُشرت تصريحات مسيئة لقضاة بسبب عملهم. السلطة القضائية، تنظر بعين الخطورة لهذه التصريحات، بالذات انها صادرة عن شخصيات جماهيرية مرموقة، التي يتوقع منها في الفترة الراهنة العمل على التهدئة ". وأوضحت السلطة القضائية في بيانها " ان القضاة في إسرائيل يصدرون الاحكام بناء على القانون، ووفقا لظروف الحدث والأدلة المقدمة لهم، وسيواصلون العمل بهذا الشكل بإخلاص، بدون تحيز، في أوقات الطوارئ كما في الأيام العادية ".

بن غفير يهاجم السلطة القضائية مرة أخرى

الوزير بن غفير، رد على بيان السلطة القضائية، وقال: " اقترح على السلطة القضائية أن تنشغل في حث القضاة الذين يبدون تعاطفا مع مؤيدي الإرهاب على الانتظام، بدلا من محاولة تربية منتخبي الجمهور ". ويقول مراسل صحيفة بانوراما أن الوزير بن غفير كان قد هاجم القاضي عرفات طه، بعد أن قرر الأسبوع الماضي إحالة الفنانة ميساء عبد الهادي للحبس المنزلي، بعد ان اعتقلتها الشرطة ونسبت لها شبهات " التماهي مع حركة حماس ونشر منشورات داعمة لها عبر شبكة الانترنت ".

" هنالك شك أن المنشورات مخالفة جنائية "

وكان القاضي قد كتب في قراره: "صحيح ان المنشورين صعبان، ويثيران مشاعر الغضب وخيبة الامل، بالذات لكون المشتبه بها شخصية معروفة، لكن مع ذلك، هنالك شك في ان يكون في هذه المنشورات مخالفة جنائية. هذا الأمر سيتم فحصه إذا تم تقديم لائحة اتهام، مع الاخذ بعين الاعتبار ان المشتبه بها ليس لها أسبقيات جنائية ".

ايتمار بن غفير – تصوير : AMIR COHENPOOLAFP via Getty Images

ميساء عبد الهادي – تصوير : Pascal Le SegretainGetty Images

" يا للعار "

فور صدور قرار المحكمة هذا، هاجم بن غفير القاضي، وكتب: " شرطة إسرائيل عملت بشكل فوري من اجل تنفيذ الاعتقال، لكن ذلك لم يكن كافيا للقاضي عرفات طه من المحكمة المركزية في الناصرة الذي امر بإطلاق سراحها. هكذا يبدو الأعداء من البيت ... يا للعار ".

هل بالإمكان فعلا سحب جنسية الفنانة النصراوية ميساء عبد الهادي ؟

المحامي أحمد رسلان يشرح بالتفصيل الجوانب القانونية

أثار طلب وزير الداخلية موشيه أربيل، بحث امكانية سحب الجنسية من الممثلة ميساء عبد الهادي من الناصرة، بعد تقديم لائحة اتهام ضدها "بدعم حركة حماس " أثار الكثير من التساؤلات حول قضية سحب الجنسية من مواطن وأبعاد مثل هذه الخطوة . وكتب الوزير اربيل " انه من المهم جدا أن يتم هذا الفحص سريعا، وهو ما سيوضح مدى خطورة الأفعال غير المشروعة، والطريقة التي تنظر بها دولة إسرائيل إلى هذه الأفعال، وتوقعاتها من مواطنيها ". صحيفة بانوراما تحدثت مع المحامي أحمد رسلان – الخبير في الشؤون القضائية حول هذه القضية .

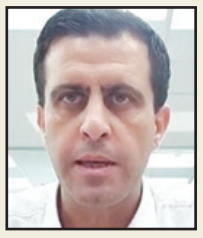

المحامي احمد رسلان

• ماذا يعني سحب جنسية مواطن؟

"المواطنة هي رتبة للحقوق الدستورية يحافظ عليها ومؤتمنة على الدولة لكي تحافظ على الانسان في مسقط رأسه، وهذا الاتفاق والعقد الدستوري المحفوظ والمحافظ عليه بين المواطن والدولة، ولا يجوز انتهاك مثل هذه الحقوق الدستورية ".

• ما الذي يقوله القانون الحالي عن هذا الموضوع؟ ومن هي الجهة التي تمتلك صلاحية تجريد شخص ما من جنسيته؟

"في ظل غياب دستور مكتوب في هذه الدولة ، هناك الكثير من الانتهاكات. عندما يدور الحديث عن المواطنين العرب في هذه الدولة، دائما تنتهك هذه القوانين والحقوق الدستورية، هناك تعديل لقانون المواطنة عام 2008 يتيح لوزير الداخلية تقديم طلب امام المحكمة المركزية للشؤون الإدارية بسحب مواطنة لأي انسان في الدولة، بموجب القانون هناك اتاحة لمثل هذا الطلب ".

• هل حدث ان تم سحب جنسية مواطنين عرب في مرات سابقة؟

"هناك العديد من هذه القضايا، على سبيل المثال ، قضية يغئال عمير المتهم بقتل رئيس الحكومة السابق يتسحاق رابين مع سبق الإصرار والترصد ، فلا يوجد عمل إرهابي اكثر من قتل رئيس الحكومة. كان هناك بالطبع طلب لسحب مواطنته ولكن محكمة العدل العليا رفضت هذا الموضوع، باعتبار ان مثل هذه الحقوق دستورية عليا ولا يجوز التعدي عليها ولكن منذ ذلك الحين حتى اليوم نحن نلحظ بان هناك انزياحا نحو اليمين المتطرف ، لذلك كان التعديل في قانون المواطنة الجديد يعنى نوعا ما بكل المواطنين ، ولكن المميز فيه انه جاء ليعالج المواطنة للمواطنين العرب في هذه الدولة، فالتعديل في القانون الذي يجيز لوزير الداخلية بسحب المواطنة ينظر له بشكل عام ، ولكن يشير الى المواطنين العرب على وجه التحديد ، بمثل هذه المادة.

يجوز لوزير الداخلية تقديم طلب لسحب المواطنة للفنانة عبد الهادي ولكن دعني انوه بان عبد الهادي لم تتم ادانتها، وشرط أساسي لتقديم هذا الطلب امام المحكمة ان يكون هناك تجريم وإدانة جنائية لمواطن بدعم الإرهاب وتنفيذ عمل إرهابي، وأيضا بالقضايا السابقة عندما كان هناك ادانة لمواطنين عرب اتهموهم بتنفيذ اعمال إجرامية او ارهابية وكان هناك طلب لسحب المواطنة، قالت المحكمة العليا طالما أنه لا يوجد مواطنة أخرى لهذا المواطن فلا يجوز سحب المواطنة للمواطنين العرب والذين ادينوا بأعمال إرهابية او إجرامية بحق إسرائيليين، ولكن دعني اشدد واؤكد بانه في الآونة الأخيرة في القضايا التي كانت مطروحة امام المحكمة العليا، المحكمة لم تلغ التعديل في قانون المواطنة الذي يجيز لوزير الداخلية سحب المواطنة.

ومحكمة العدل العليا كانت مترددة بالمصادقة على القرارات التي صدرت من المحاكم المركزية للشؤون الإدارية بسحب المواطنات ، ولكن هي أبقت مثل هذه المادة في القانون كونها قانونية. لهذا هناك ضبابية في هذا الموضوع ولكن كما اسلفت وقلت الطريق طويلة والممثلة عبد الهادي كما قرأت بالصحف تم تقديم لائحة اتهام ضدها والطريق طويل لكي تكون هناك ادانة او براءة ونتمنى لها البراءة، خاصة واني قرأت قرار قاضي المحكمة المركزية في الناصرة الذي ينص على ان مثل هذه الشبهات التي نسبت لهذه الممثلة هناك شك كبير ان ترتقي لجرم جنائي ، لهذا كلي ايمان وثقة بقرار المحكمة المركزية التي تعنى بالظروف المحيطة بالفنانة عبد الهادي.

وطالما ان الانسان بريء ولم تثبت ادانته ، أقول لوزير الداخلية ان يتريث وان ينتظر قرار المحكمة القضائي بالإدانة او البراءة وعندها يطلق التصريحات المحرضة ضد المواطنين العرب بشأن سحب جنسياتهم".

• كمحام وخبير في الشؤون القضائية، شخص يواجه خطر سحب الجنسية منه ويلجأ الى المحكمة، ما هي الادعاءات او الطعون التي يمكن ان يقدمها للقاضي او للمحامي لمنع الدولة من اتخاذ هذا الاجراء بحقه ؟

"هناك عدة ادعاءات تصيب هذا الموضوع بشكل قوي، أولها انه لا يجوز البت بهذا الطلب طالما انه لا توجد ادانة امام محكمة جنائية بخصوص الجرم المنسوب في لائحة الاتهام ، فالقاعدة تقول بأن الانسان البريء ولم تثبت ادانته ولا يجوز سحب مواطنته. ثانيا، لا يجوز المقاضاة المضاعفة ، أي لا يجوز أيضا ان يكون هناك تقاض امام محكمة جنائية بخصوص التهم المنسوبة في لائحة الاتهام وأيضا ان تكون هناك محاكمة أخرى من قبل وزير الداخلية بشأن سحب المواطنة، يجب الانتظار والتريث حتى يكون هنا نفاذ لجميع الإجراءات، وهذه هي القاعدة القانونية بما يخص المحاكم الإدارية التي تعنى بموضوع سحب المواطنات. لهذا القاعدة القانونية تقول لا يجوز لمحاكم إدارية ان تنظر باي التماس اداري طالما لم تستنفذ جميع الإجراءات في هذا الموضوع وطالما ان لائحة لاتهام لا تزال في بدايتها وواضح انه لم تستنفذ جميع الإجراءات حتى يتسنى تقديم مثل هدا الطلب الإداري بشأن سحب المواطنة.

الحيثيات التي تحيط الفنانة عبد الهادي مثل هذه العبارات التي نشرتها لا أرى بأنها ترقى للمواد القانونية التي تنهى عن دعم الإرهاب وتحرض على العنف ، هذا قابل للتفسير ويندرج تحت حرية التعبير، وطالما ان هذا الحق دستوري فان الطريق طويلة امام النيابة العامة والدولة لتثبت التهم التي تعنى بموضوع التعبير عن الرأي وما هو تفسيرها ومكانها القانوني وغير القانوني".

الشرطة تحذر الجمهور: " لا تردّوا على هذه الاتصالات لهواتفكم - وانتبهوا من محاولة الاستيلاء على حسابات الواتساب "

حذرت الشرطة الإسرائيلية الجمهور ، منتصف الاسبوع ، وطلبت عدم الرد على اتصالات هاتفية ومكالمات فيديو التي تصلهم من أرقام غير معروفة، بالذات مكالمات من أرقام من خارج البلاد. وقال متحدث بلسان الشرطة في بيان صحفي وصلت لصحيفة بانوراما نسخة عنه " أنه قد يكون الهدف من هذه المكالمات اثارة الخوف والذعر والسيطرة على حسابات تطبيق الواتساب، لذا توصي الشرطة بعدم الرد على هذه المكالمات وعدم معاودة الاتصال بهذه الأرقام". كما قال المتحدث بلسان الشرطة في البيان " ان الشرطة توصي الجمهور بتغيير تعريفات الهاتف، المتعلقة بالخصوصية، واغلاق إمكانية تلقي مكالمات من رقم غير معروف".